Kingdom Of Saudi Arabia

Consumer Cooperative Society

In Khamis Mushayt

License No (289)

المملكة العربية السعودية

الجمعية التعاونية الاستهلاكية

بمحافظة خميس مشيط

ترخيص رقم (٢٨٩)

سياسة صرف المساعدات

استهلاكية خميس مشيط

وزارة العمل والتنمية الاجتماعية
الجمعية الاستهلاكية بخميس مشيط
ترخيص رقم ٢٨٩

سياسة صرف المساعدات

غرض هذه السياسة التعريف بالمعايير والاشتراطات والإرشادات الخاصة بصرف المساعدات التي تمنحها الجمعية للمستفيدين من خدماتها، علما بأن الجمعية ومن خلال لائحتها الأساسية وأهدافها لا تمنح المساعدات المالية النقدية ولكن مساعداتها للخدمات النوعية بمثابة قيمة مالية مقدمة للجهة المستفيدة.

أولاً: نطاق شمولية السياسة:

حددت هذه السياسة المسئوليات العامة في صرف المساعدات فيما يتعلق بالتحقق من مدى الاستحقاق والمسئوليات المحددة لمنفذي الصرف.

ثانياً: بيان السياسة:

بناء على اللائحة الأساسية للجمعية
تتصرف الجمعية العمومية بالفائض الصافي بعد تغطية ما قد يكون هناك من عجز سابق في السنوات وذلك على النحو التالي:

1. 20 % للاحتياطي النظامي.
2. 20 % من الباقي يصرف كربح بنسبة المساهمة في رأس المال.
3. 10% من الباقي للخدمات الاجتماعية وتكون الأولوية للمستحقين من أعضاء الجمعية التعاونية متعددة الأغراض بالمجمعة وأسرهم.

ثالثا: المستفيدون:

هناك بندين لصرف المساعدات للمستفيدين:

1. بند الخدمات العامة: المساجد، البيئة المحلية، المهرجانات.
2. بند المشاركة الاجتماعية: الأسر المحتاجة، ذوي الإعاقة، الجمعيات الخيرية.

رابعاً: ميثاق والتزام:

1. الجمعية تعمل بالعدالة والنزاهة والشفافية.
2. الجمعية تلتزم في جميع أنشطتها، ولوائحها ومبادئها وممارساتها بالأخلاق السامية.
3. يعتبر مجلس الإدارة أنفسهم مسؤولين عن أي خلل في القيم والتعهدات تجاههم.
4. لا يستغل منسوبي الجمعية موقعهم لتحقيق منفعة شخصية، ولا يقبلوا أي هدايا أو امتيازات مقابل الخدمات التي يقدموها سوى ما تقرره الإدارة.
5. الجمعية تلتزم بأي لائحة تصدر من الجهات المشرفة عليها، بشأن حقوق المستفيدين، ويحق للمستفيدين الحصول على المعلومات عن كيفية استحقاقهم للمساعدات.

إقرار السياسة:

إن هذه السياسة جزء لا يتجزأ من وثائق الجمعية ، لذلك لا يجوز مخالفة أحكامها والالتزامات الواردة بها، كما تعد هذه السياسة مكملة لما ورد في أنظمة ولوائح الجهات التنظيمية في المملكة العربية السعودية ولا تكون بديلاً عنها وفي حال أي تعارض بين ما ورد في السياسات أو اللوائح والأنظمة للجهات التنظيمية في المملكة العربية السعودية فإن أنظمة ولوائح الجهات التنظيمية تكون السائدة.

المراجع:

تم الاطلاع على سياسة صرف المساعدات السابقة من قبل مجلس الإدارة وتم إقرارها واعتمادها والعمل بها

وزارة العمل والتنمية الاجتماعية
الجمعية الاستهلاكية بخميس مشيط
ترخيص رقم ٢٨٩